

الإسلام والمسلمون في إسبانيا: الواقع والتحديات¹

الدكتور محمد ظهيري

Islam and Muslims in Spain: Reality and Challenges

Mohammed Dahiri



Date received: Jan 11, 2024
Date revised: Jan 23, 2024
Date accepted: Mar 20, 2024
DOI: 10.5281/zenodo.12549597

مراجعة: الأستاذ أحمد أمير محمد فارس *
* كلية الآداب، جامعة لوفان في بلجيكا

Reviewed by:
Ahmed Amir Mohamed Fares (MS)
* Faculty of Arts, KU Leuven
ahmedamir604@gmail.com

محمد ظهيري، الإسلام والمسلمون في إسبانيا: الواقع والتحديات، ط1، مؤسسة أبجد للترجمة والنشر والتوزيع، العراق، 2023.

Mohammed Dahiri, Islam and Muslims in Spain: Reality and Challenges, 1st edition, Abjad Foundation for Translation, Publishing and Distribution, Iraq, 2023.

ISBN: 978-9922-684-83-3

¹ To cite this article:

Fares, Ahmed Amir, Review of Mohammed Dahiri's Book: Islam and Muslims in Spain: Reality and Challenges, Ijtihad Center for Studies and Training, Belgium, Vol. 1, Issue 1, June 2024, 325-330.

أحمد أمير محمد فارس، مراجعة لكتاب محمد ظهيري: الإسلام و المسلمون في إسبانيا: الواقع والتحديات، مركز اجتهاد للدراسات والتكوين، بلجيكا، مج. 1، ع. 1، يونيو 2024، 325-330.

* طالب دكتوراه في مجال الدراسات العربية في كلية الآداب، جامعة لوفان حول موضوع: مفهوم الكفر في القرآن، تحليل لأنطولوجيا التوحيد في النص القرآني.

مقدمة

إن الحديث عن الأندلس يُثير الكثير من الشجون و الذكريات في أذهان الكثير من المسلمين والعرب، حيث الماضي التليد و مظاهر الحضارة العربية المسلمانية المبدعة التي لم تك حكرا على المسلمين و العرب وحدهم بل ساهمت في بنائها أعراق مختلفة من قوط ورومان وإيبيريين، فضلا عن العرب والأمازيغ سواء كانوا مسلمين، كاثوليكين، أو يهودا في مجتمع مركب ساد فيه التسامح في مراحل معينة واشتعلت فيه نيران التعصب في حقبة أخرى. قُرابة عشر قرون من حضور المسلمين في إسبانيا خلال حقبة زمنية مختلفة، وتحت مسميات مختلفة، عاش المسلمون عصر الإمارة في ظل الدولة الأموية، ثم عصر الخلافة إبان حكم عبد الرحمن الناصر لدين الله، ثم مرحلة ملوك الطوائف، وبدأ ناقوس الخطر يدق بعد انقسام السلطة السياسية للمسلمين في شبه الجزيرة الإيبيرية، لتسقط مدن الأندلس واحدة تلو الأخرى. لكن لا يعني سقوط المدينة ترك كل السكان المسلمين لها، فقد ظهر المسلمون المدجنون ممن خضعوا لسيادة الحكام الكاثوليك، وحاولت كل من دولتي المرابطين والموحدين الحيلولة دون سقوط المزيد من المدن، لكن باءت تلك المحاولات بالفشل حتى سقطت غرناطة آخر معاقل السلطة السياسية للمسلمين في إسبانيا والبرتغال عام 1492.

ورغم ذلك السقوط، استمر وجود المسلمين في إسبانيا ممن لم يهاجروا خلال مرحلة حروب الاسترداد "لأنهم في الأغلب من أهل إيبيريا" الكاثوليكية، فتحولوا من المدجنين إلى لقب الموروسكيين، حيث لم يف الملوك الإسبان الكاثوليك عقب تسلم غرناطة من أبي عبيدالله بعهدهم، الذي تضمن الحفاظ على حقوق المسلمين الدينية والثقافية والمادية، بل قلبوا لهم ظهر المجن وصدرت في بدايات القرن السادس عشر قرارات بمنع استخدام العربية والتسبي بأسماء عربية. وقد عملت محاكم التفتيش وقتئذ بشكل ممنهج على الإبادة الثقافية، وحين قاوم الموروسكيون التنصير القسري بإظهار الكاثوليكية وإخفاء الإسلام تارة، وبالثورة تارة أخرى. وفي الأخير جاء قرار الملك فيليب الثاني بطرد كل الموروسكيين في الفترة ما بين 1609 و1614، لكن هناك من الأدلة التاريخية الحديثة التي تثبت بقاء الإسلام والمسلمين سرا حتى ذاب تماما لوقت متأخر عن القرن السابع عشر ولكن بقيت آثارا له في عادات وتقاليده، بل ولغة أهل إسبانيا خاصة في الجنوب.

عن الكتاب والكاتب

والسؤال الآن، هو ماذا عن الإسلام والمسلمين في إسبانيا اليوم؟ وهذا ما سنبحث عن جواب له من استعراض كتاب البروفيسور محمد ظهيري، أستاذ الدراسات العربية و الإسلامية بجامعة كمبوليتينسي في مدريد، وعضو الأكاديمية الملكية في قرطبة. وقد صدر هذا الكتاب تحت عنوان: "الإسلام و المسلمون

في إسبانيا: الواقع و التحديات"، في نحو 168 صفحة عام 2023 عن دار نشر أبجد العراقية للترجمة والنشر والتوزيع.

يتألف هذا الكتاب من أربعة عشر بابا تتصدرها مقدمة تاريخية عن الوجود الإسلامي في إسبانيا منذ الفتح الإسلامي عام 711 للميلاد حتى سقوط غرناطة في 1492، ومرورا بعصر الانتقال الديمقراطي في إسبانيا في أواخر السبعينات من القرن المنصرم. و كما أشار الكاتب محمد ظهيري إلى التعايش السلمي وتلاقح الحضارات والثقافات المتنوعة الذي أنتج حضارة أندلسية باهرة، تركت بصمتها الجلية في اللغة الإسبانية حيث تحوى في معجمها القشتالية أكثر من 8% من الكلمات ذات الجذور العربية، فضلا عن المعمار المميز البادي في قصر الحمراء بغرناطة، وغيرها من الآثار الإسلامية البارزة، وصولا الى القرن الحادي والعشرين وأحداثه السلبية التي أثرت على علاقة المسلمين بالمجتمع الإسباني، والمتمثلة في أحداث 11 مارس 2004 المعروفة بتفجيرات مدريد بعيد أحداث 11 سبتمبر الإرهابية في الولايات المتحدة، وقد أثرت تلك الأحداث في تنامي ظاهرة العداء للإسلام والمسلمين.

المسلمون في إسبانيا في القرن العشرين

عرج الكاتب في ثنايا مؤلفه على مراحل العلاقة بين المؤسسة الرسمية والمسلمين في العصر الحديث، وقسمها الى ثلاث مراحل ، وهي كالتالي:

المرحلة الأولى (1923-1936): وقد شهدت هذه الحقبة عودة الإسلام والسماح ببناء المساجد في كل من سبتة و مليلية، حيث يشكل المسلمون هناك نصف السكان على الرغم من غياب أى أطر قانونية تنظم العلاقة مع الأديان الأخرى سوى الكاثوليكية، خاصة مسألة دور العبادة.

المرحلة الثانية (1936-1956): وقد تزامنت تلك المرحلة مع الحرب الأهلية الإسبانية، حيث احتاج الجنرال فرانكو لتجنيد عناصر مسلمة في جيشه، لذا تم السماح ببناء مساجد في بعض المدن الإسبانية مثل قرطبة، كما سمح للمسلمين بمقابر في ضواحي مدريد (و التي هي مدينة إسبانية أسسها الأمير محمد الأول بن عبد الرحمن الثاني في القرن التاسع الميلادي).

المرحلة الثالثة (1956-2020): وقد عرفت تلك المرحلة موجة من وفود الطلبة والمهاجرين من العالم العربي والإسلامي، فاستقر بإسبانيا الكثير من المهاجرين من سوريا وفلسطين والمغرب خاصة، بل وتوافد في مرحلة لاحقة مسلمون من غرب إفريقيا كالسنغال وغانا نيجيريا، وحتى من آسيا، وبالتحديد من بنجلاديس والباكستان، وأغلب هؤلاء استقروا بشكل دائم في إسبانيا.

إعادة تشكيل الخريطة الدينية في إسبانيا

شهدت أسبانيا كعضو مهم في الاتحاد الأوروبي له حدود مع جنوب المتوسط وإفريقيا، تحولات سياسية واقتصادية وديموغرافية في ثمانينات القرن الماضي، فبعد أن كانت دولة تضررها الحروب الأهلية وعدم الاستقرار في النصف الأول من القرن العشرين، وبعد التحول الديمقراطي في أواخر السبعينات، لم تعد إسبانيا مصدرة للعمالة لدول الشمال الأوروبي الأكثر ثراء، بل أصبحت بؤرة جذب للكثير من المهاجرين من دول أمريكا الجنوبية، ومع أحداث الشرق الأوسط والربيع العربي زادت الهجرة بشكل أكبر من دول جنوب المتوسط، وأيضاً من دول شرق أوروبا التي خرجت من تحت العبء السوفيتية، ويعزز الكاتب كلامه بإحصاءات من مؤسسات أهلية ورسمية، والتي تشير إلى وصول ما يربو على خمسة ملايين مهاجر في العقود الثلاثة الماضية. وبناء على ما سبق، وجدت الدولة الإسبانية نفسها أمام حاجة ماسة للتعامل مع المستجدات الديموغرافية، وإعادة تنظيم المجتمع ومؤسساته الدينية نتيجة وفود القادمين الجدد من أديان وثقافات مختلفة.

وتعود جذور وإرهاصات الدولة الإسبانية إلى نهاية سقوط حكم الأندلس، فإسبانيا كانت عبارة عن ممالك عدة، وتم توحيدها بفضل الملكة إيزابيلا و فيرناندو، ودخلت مملكة نابرة في مرحلة لاحقة لسقوط غرناطة تحت حكم قشتالة بعد غزوها في 1515. وقد فرضت اللغة القشتالية كلغة رسمية بديلة عن اللغات الرومانسية المحلية، وسوف يصبح الدين الكاثوليكي هو الدين الأوحيد للدولة أو للإمبراطورية الإسبانية. وظلت تلك الوضعية الدينية راسخة في المجتمع الإسباني حتى 1812، وهو العام الذي صدر فيه أول دستور إسباني، والذي نص على الاعتراف بالكاثوليكية وحدها، كدين الدولة مع رفض الاعتراف بالأديان الأخرى كما ناقش ذلك الباحث ظهيري، واستمر هذا التنصيب الدستوري حاضراً في الدساتير لاحقة، إلا أن دستور 1931 كان نقطة فارقة في تاريخ إسبانيا الحديث، حيث تم القيام بالفصل بين الدين والدولة، وذلك إبان عصر الجمهورية الثانية، ولكن لم يستمر هذا الوضع نتيجة الانقلاب الذي قام به الجنرال فرانكو، والذي أعاد مبدأ كاثوليكية الدولة إلى الوجود. ولم يكن للحرية الدينية أن تستعاد إلا بنهاية حكم الديكتاتور فرانكو، لتدخل إسبانيا المرحلة النيابية الديمقراطية مع دستور 1978 حسب ما يتوافق مع المعايير الأوروبية.

لذلك تعد مرحلة ما بعد 1978 مثابة التدشين لعصر الحريات الدينية لغير الكاثوليك، ويشير الكاتب إلى القوانين المنظمة للحقوق الدينية للطوائف المختلفة خاصة قانون رقم 7/180 المنظم للعلاقة بين الدولة والطوائف الدينية المختلفة، وبموجب هذا القانون حصلت الجمعيات الإسلامية على الاعتراف القانوني ومبدأ التجذر الموثق، مما شكل منعطفاً إيجابياً بحيث يمكن للجمعيات المسلمة التعاون مع الدولة وفق قواعد قانونية واضحة وحقوق مصانة دستورياً. و بالفعل ترجم هذا القانون واقعياً في شكل اتفاق تعاون بين الحكومة الإسبانية والمفوضية الإسلامية عام 1992. و ساعدت تلك المواثيق والقوانين

تأمين بعض الخدمات في مجالات التعليم من خلال تدريس الدين الإسلامي، والسماح للمنظمات المشرفة على اللحوم المذبوحة وفق حكام الشريعة الإسلامية، واطاحة المقابر للمواطنين المسلمين، بالإضافة إلى خدمات الرعاية الدينية في السجون و دور الرعاية الصحية والمستشفيات.

مظاهر الحضور الإسلامي في إسبانيا

أورد الكاتب محمد ظهيري في الباب السادس من الكتاب إحصاءات هامة حول أعداد المسلمين في إسبانيا وخلفياتهم الثقافية والعرقية، حيث يشكل المسلمون في إسبانيا 4% من السكان، ويشكل الإسبان من أهل إسبانيا نصف عدد المسلمين، ويتوزع حضور الكتلة السكانية المسلمة في المناطق المحاذية للبحر المتوسط ووسط البلاد خاصة مدريد و كاتالونيا وفالينسيا و مورسيا، فضلا عن إقليم الأندلس، ويتضمن الكتاب إحصاءات مهمة ومفصلة صادرة عن جهات رسمية إسبانية.

وفقا لمرصد التعدد الديني التابع لوزارة العدل الإسبانية الصادر عام 2019، هناك 47 اتحادا دينيا للمسلمين مسجلا و 1629 جمعية دينية مسجلة، وفي الكتاب حصر بالتوزيع الجغرافي لتلك المؤسسات. و لكن يبدو أن هناك بعض المشكلات داخل تلك الجمعيات والمؤسسات، وهذا ما يؤثر سلبا على كفاءتها في خدمة المجتمع المسلم في إسبانيا.

أما فيما يتعلق بالتعليم الديني الإسلامي في المدارس الإسبانية، فيشير صاحب الكتاب إلى أن القانون رقم 26 لسنة 1992 يعطي الحق للمسلمين لتعليم الدين الإسلامي وتحديد شروط ومهام المدرسين المنوط بهم تدريس مادة الدين الإسلامي، علما بأن إسبانيا بها 17 عشر إقليما، ومن بينها 12 إقليميا يطبق الحد الأدنى من القانون. وقد أورد الكاتب إحصائيات مهمة أصدرتها المفوضية الإسلامية في إسبانيا، وهي تكشف عن الهوة الكبيرة بين ما نص عليه القانون والتطبيق على أرض الواقع، حيث توجد بعض الأقاليم التي لا توجد بها ولو مدرسة واحدة لمادة الدين الإسلامي.

عن اندماج المسلمين في المجتمع الإسباني

يلمح الكاتب إلى أن المجتمع المسلم بشكل عام من الفئات الأكثر اندماجا في المجتمع الإسباني، استنادا إلى أبحاث واستطلاعات للرأى أجريت بين 2006 و 2010 تشير معظمها إلى تكيف المسلمون مع الحياة في إسبانيا وشعورهم بالانتماء لإسبانيا، كما أنها تشير إلى نسب الزواج المختلط بين المسلمين والإسبان، كما عبر المسلمون في استبيانات أخرى عن شعورهم بالاستقرار والراحة في ظل ما يوفره النظام الدستوري لهم. و على الرغم من أن المسلمين لا يشغلون وظائف عليا ولا يتلقون رواتب عالية نسبيا، إلا نسبة كبيرة منهم تفضل البقاء والاستقرار في إسبانيا على العودة لبلدانهم الأصلية.

وفي المقابل، يشير الكاتب إلى أن الأحداث الإرهابية التي حدثت في الغرب مع مطلع القرن الحادي والعشرين ساهمت في ترسيخ صورة سلبية حول الإسلام والمسلمين، ومع شيوع الأزمات الاقتصادية، وصعود اليمين الشعبوي، كل هذه العوامل تؤثر بالسلب على المسلمين حيث تتنامى مشاعر الكراهية والعنصرية ضد الأقليات الدينية والعرقية. هذا ناهيك عن ماضٍ تاريخي يحمل بذور التعصب والكراهية، قد يُكبح جماحها من خلال المؤسسات الدستورية والديموقراطية، لكنها بين الفينة والأخرى ما تلبث أن تطفو على السطح لاسيما في أوقات الأزمات. ويذكر الكاتب صعود حزب فوكس اليميني المتطرف الذي حصد العديد من المقاعد في الانتخابات البلدية عام 2019، كما يتطرق في هذا الصدد إلى مؤشرات الاسلاموفوبيا المرصودة، والتي تنامت في الفترة بين 2010 و2016، مما يضع المسلمين في مأزق في سوق العمل، خاصة النساء والمحجبات منهن.

وفي ظل هذه الأجواء المهيئة لصعود اليمين الشعبوي الذي يريد التعامل مع المسلمين والإسلام من خلال مقاربة أمنية صارمة، تسعى المنظمات الإسلامية وعلى رأسها المفوضية الإسلامية الإسبانية الممثلة لهيئات إسلامية عدة لنهج سبل الحوار والتعارف والانفتاح على الأديان، ويستدل الكاتب في هذا الشأن بتجربة برنامج حوار الأديان في برشلونة، والذي يهدف لمداواة التفاهم والعيش المشتركين بين الجماعات الدينية المختلفة والتركيز على القيم الإنسانية المشتركة من عدل وحرية ومساواة وكرامة. وتترجم تلك الفعاليات في شكل زيارات متبادلة بين أتباع الأديان المختلفة حتى تزال حجب الأفكار المسبقة والصور النمطية. كما تشارك في تلك الفعاليات نخبة فكرية من أكاديميين ودبلوماسيين وسائر الجمعيات المعنية بشؤون الحوار والتسامح الديني.

خاتمة

لقد قدم لنا الكاتب محمد ظهيري صورة بانورامية حول أوضاع المسلمين في المجتمع الإسباني المعاصر، والكتاب يتضمن إحصاءات هامة حول المنظمات الإسلامية والأمور المتعلقة بالتعليم، وأهم ما يميز تلك الإحصاءات أنها صادرة عن جهات رسمية. كما يكشف الكتاب عن جوانب اجتماعية واقتصادية وديموغرافية، بالإضافة إلى المادة القانونية المهمة التي تكفل حرية ممارسة المسلمين لشعائهم وتنظيم حقوقهم الدينية. وبشكل عام فقد صاغ لنا الكتاب رؤية استقرائية متوازنة مدعومة بأدلة إحصائية أوضحت الجوانب الإيجابية والسلبية للحالة الإسبانية. ويظهر أن لهذه الأبحاث أهميتها الكبيرة في رصد أحوال المسلمين في أوروبا، ونحتاج إلى تعميم هذه التجربة على كل البلدان الأوروبية، حتى تستطيع المؤسسات الإسلامية وضع استراتيجياتها المستقبلية لمعالجة المشكلات ومواجهة التحديات من خلال نتائج هذه الدراسات الموضوعية لواقع المسلمين في أوروبا، و من ثم إيجاد حلول تتمتع بالقابلية للتطبيق الواقعي والعملي الذي يصب في مصلحة المجتمع الأوروبي والمسلمين على حد سواء.